الفصل الرابع

المسئولية الاجتماعية تجاه أثر الإفصاح المحاسبي على القرارات الاستثمارية

تناولت الورقة البحثية تحديد انعكاسات الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين على اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المتعاملين في الأوراق المالية ببورصة فلسطين، ولأغراض الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ووزعت استبانة على عينة عشوائية بسيطة من المستثمرين والمضاربين المتعاملين في الأوراق المالية من خلال شركات الوساطة أعضاء بورصة فلسطين. وبلغ حجم الاستبيانات الموزعة (30) استبانة واسترجع منها (30) استبانة بما نسبته 100%. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي: التزام الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع يؤثر على اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين، التزام الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء يؤثر على اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين، التزام الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين يؤثر على اتخاذ القرارات

الاستثمارية من قبل المستثمرين، التزام الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة يؤثر على اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين، التزام الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين يؤثر على اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين.

1-1 مقدمة البحث:

المسؤولية الاجتماعية في فلسطين وغيرها من الدول ليس مجرد قرار أو مِنة أو فضل تتخذها هذه الشركة أو البنك وبالأخص الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. باتت من أهم عناصر المنافسة الخدماتية والتجارية والمصرفية أمام تساوي الخدمات والمزايا عبر شبكات الانترنت والتواصل الاجتماعي. من هنا فإن المنافسة على اختلاف أنواعها وأشكالها تجارية أو مصرفية أو خدماتية باتت مرتبطة إلى حد كبير بمدى انغماس هذه الشركة أو تلك في المجتمع ولم تعد محصورة في المفهوم التقليدي الذي كان سائداً قبل نحو عقدين من الزمان. فالنقلة النوعية الهائلة التي حدثت في عالم الاتصالات ساوت بين الشركة المساهمة العامة والخاصة الناجحة والفاشلة، فالتميز وتوسيع الأعمال واتساع نطاقها وتحقيق المزيد من الأرباح بات مرتبطاً بشكل أساسي بمدى ما تقدمة الشركات والبنوك من خدمات ومساعدات ضمن برامج المسؤولية الاجتماعية. فالمساهمة المباشرة في تنمية المجتمع في كافة المجالات والقطاعات الاقتصادية باتت حقاً للمجتمع وواجباً على الشركات والبنوك، فالفائدة التي تحققها الشركات المساهمة العامة في فلسطين من أبناء المجتمع كبيرة جداً. لذا لا بد أن تعيد الشركات

ضخ جزءا من الأرباح إلى المجتمع نظير كونه أحد العناصر الرئيسة التي ساهمت في توليد الأرباح والتي لولاه لما تحققت، فكما يتم في نهاية كل عام توزيع الأرباح على المساهمين ودفع الالتزامات الأخرى على العاملين في الشركات فيجب والحالة هذه تحديد حصة المجتمع أسوة بالأطراف المشاركة الأخرى. (قرش، 2014)

أما من الناحية المحاسبية يجب أن تقاس البرامج والأنشطة الاجتماعية التي تقدمها الشركات والبنوك نقداً، وأن يتم الإفصاح المحاسبي الكامل عن مساهمات الشركة المجتمعية وهذا الإفصاح يتمثل في الأسلوب أو الطريقة التي بموجبها تستطيع الشركة إعلام المجتمع المالي بأطرافه المختلفة عن أنشطتها المتنوعة ذات الأبعاد الاجتماعية، وتعتبر القوائم المالية والإيضاحات المرفقة أداة ملائمة لذلك (خلف، 2009). فأداء الشركة الاجتماعي ينعكس على بيانات مالية هامة في القوائم المالية منها صافي الأرباح وهذه البيانات يسترشد بها فئات المجتمع المالي في اتخاذ القرارات ومن هذه الفئات المستثمرين الحاليين والمستقبلين في الأوراق المالية، حيث قد تلعب البيانات المالية التي تعكس الأداء الاجتماعي للشركة دور هام في تحديد نوع القرار الاستثماري الذي يعد من أهم القرارات الاقتصادية. وفي دراستنا الحالية تم تحديد انعكاسات الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين والمضاربين المتعاملين مع بورصة فلسطين.

1-2 مشكلة البحث:

التزام الشركات المساهمة العامة بممارسة عدد من المسؤوليات الاجتماعية اتجاه كل أصحاب المصلحة من الأمور الهامة، خصوصاً الذين

تربطهم بها مصالح مباشرة ويؤثرون ويتأثرون بنشاطاتها والمجتمع الـــذي تمارس نشاطها فيه، فقد أصبحت الشركات بالـــذات المدرجـــة بالبورصـــة مطالبة بتقديم المعلومات حول إسهامها ودورها في خدمة المجتمع، لذا بات الأداء الاجتماعي للشركة لا يقل عن أهمية أدائها الاقتصادي فهـــي تنجـــز أعمالها باستخدام الموارد الاقتصادية للمجتمع لذا عليها أن تعوضه عن هذه الموارد من خلال توفير خدمات اجتماعية شاملة كجزء من تفاعله مع البيئة الاجتماعية. مما سبق تبرز مشكلة البحث والتي يمكن صـــياغتها بالأســـئلة التالية:

1. هل يوجد أثر للالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه (المجتمع، العملاء، الموارد البشرية، البيئة، المساهمين) علـــى اتخاذ القرارات الاستثمارية؟
2. هل توجد فروقات بين متوسطات استجابات المبحوثين حول الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تعزى للبيانات العامـــة (نـــوع توظيف الأموال، نـــوع المســـتثمر/المضـــارب، حجـــم الأمـــوال المستثمرة)؟

1-3 أهداف البحث:

1. التعرف على مفهوم الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعيـــة وأهميته ومقوماته.
2. حصر القوائم المالية التي يتم من خلالها تحديد الأداء الاجتمـــاعي لمنظمات الأعمال.

3. تحديد مدى إدراك المستثمرين في بورصة فلسطين لأهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بالشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.
4. بيان أثر التزام الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح المحاسبي عن مسؤوليتها الاجتماعية على اتخاذ القرارات الاستثمارية.

1-4 فرضيات البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث، وإجابةً على أسئلته، ومشكلته، فقد تم صياغة العلاقات التالية بين المتغيرات ذات الصلة، في شكل فروض علمية كما يلي:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 للالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع على اتخاذ القرارات الاستثمارية.
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 للالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء على اتخاذ القرارات الاستثمارية.
3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 للالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه الموارد البشرية (الموظفين) على اتخاذ القرارات الاستثمارية.
4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 للالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة على اتخاذ القرارات الاستثمارية.

5. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 للالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين على اتخاذ القرارات الاستثمارية.
6. لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة بين متوسطات استجابات المبحوثين حول الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تعزى للبيانات العامة (نوع توظيف الأموال، نوع المستثمر/المضارب، حجم الأموال المستثمرة).

1-5 متغيرات البحث:

- المتغير المستقل: الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ويتكون من عدة متغيرات فرعية تتمثل في التالي: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموارد البشرية (الموظفين)، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه المساهمين.
- المتغير التابع: القرارات الاستثمارية.

1-6 أهمية البحث:

1. يأتي هذا البحث ليمثل إضافة نوعية في البيئة الفلسطينية من خلال ربطه بين الإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية واتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين والمضاربين في بورصة فلسطين.

2. متابعة الإدارات التنفيذية للشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين لآخر المستجدات والتطورات في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية.
3. لفت انتباه المستثمرين والمضاربين في بورصة فلسطين إلى ضرورة الاطلاع على البيانات المالية التي تعكس الأداء الاجتماعي للشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في البورصة، لما لذلك من أثر كبير في اتخاذ القرارات الاستثمارية.
4. زيادة وعي المجتمع والجهات الإشرافية والرقابية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، بأهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية ودورها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات.

1-7 حدود البحث:

- **حدود موضوعية:** اقتصر البحث على معرفة انعكاسات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على اتخاذ القرارات الاستثمارية بالتطبيق على المتعاملين في بورصة فلسطين.
- **حدود مكانية:** يطبق البحث على الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين وتشمل الأجنبية والمحلية سواء مقرها في الضفة الغربية أو قطاع غزة أو القدس الشرقية.
- **حدود بشرية:** يطبق البحث على المستثمرين والمضاربين المتعاملين مع بورصة فلسطين من خلال شركات الوساطة للأوراق المالية العاملة في محافظة غزة.
- **حدود زمنية:** وزعت استبانة البحث على عينة من زائري فروع شركات الوساطة للأوراق المالية العاملة في محافظة غزة خلال الفترة من 2016/01/17 حتى 2016/01/21.

1-8 الدراسات السابقة:

1:8:1 الدراسات باللغة العربية:

- دراسة (بامزاحم، 2003)

هدفت الدراسة إلى تحليل واختبار أثر الإفصاح المحاسبي الاجتماعي البيئي في الشركات المساهمة العامة الأردنية التي تتداول أسهمها في سوق عمان المالي. وقد تم قراءة وتحليل القوائم المالية لاثنتي عشرة شركة من الشركات المساهمة التي نشاطها يضر بالبيئة، وكذلك من خلال تصميم استبانة وزعت على عينة الدراسة المكونة من شركات الخدمات المالية العاملة في سوق الأوراق المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي البيئي لم يكن إفصاحاً مرضياً، وأن ما يتم الإفصاح عنه لا يزيد عن كونه إفصاحاً نوعياً وصفياً، وما زال يحتاج إلى تطوير كبير، وعينة الدراسة ترى أن الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي البيئي للشركات التي يساهمون أو يستثمرون فيها يعد إفصاحاً غير كاف، حيث كان المتوسط الحسابي لردود الأفراد على هذه الفرضية (2.6) وقد تم رفض الفرضية، بخصوص أهمية المعلومات التي يقدمها هذا الإفصاح فقد كانت إجابات أفراد الدراسة إيجابية، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.9) مما يعني قبول الفرضية التي تقول أن الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي البيئي يقدم معلومات مهمة لأغراض اتخاذ قرار الاستثمار.

- دراسة (الفرح والهنداوي، 2011)

هدفت الدراسة إلى تحديد نسبة الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية، وبيان أثر حجم الموجودات وحجم المبيعات على مستوى الإفصاح الاجتماعي. وذلك من خلال تطبيق الدراسة على عينة

مكونة من 72 شركة من الشركات الصناعية المساهمة الأردنية في عـــامي (2007،2008). وتوصلت الدراسة إلى وجود تفاوت في مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية بين الشركات، وأن الإفصاح دون مستوى المطلوب حيث لم يتجاوز 43% لعامي (2007،2008)، وعدم وجود أثر لحجم الموجودات وحجم المبيعات على مستوى الإفصاح المطلوب.

- دراسة (عسيرى، 2011)

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى توافر معلومـــات عـــن المســـؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة السعودية، وطبقت الدراسة بتحليل محتـــوى التقارير المالية السنوية لعينة مكونة 127 شركة للعام المـــالي. وتوصـــلت الدراسة إلى أن 60% من الشركات قد أفصحت عن المسؤولية الاجتماعيـــة في تقاريرها المالية، وكان في تقرير مجلس الادارة، واغلب هذه الشـــركات أفصحت في صورة وصفية أو وصفية وكمية معا.

- دراسة (الفحماء، 2012)

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشـــركات المســـاهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود المسؤولية الاجتماعية، ولتحقيـــق هـــدف الدراسة تم استقصاء آراء عينة مكونة من (206) من المـــديرين المـــاليين العاملين في هذه الشركات. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات المســـاهمة الكويتية العامة تلتزم بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بحماية البيئة ،وحماية المستهلك، ونوع الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع المحلـــي، وكذلك المتعلقة بأنظمة وقوانين حماية البيئة العامة.

- دراسة (صبح، 2014)

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى التزام شركات المساهمة السعودية والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وذلك من خلال التقارير المالية المنشورة للعام المالي 2012 م، وبيان علاقة الإفصاح الاجتماعي ببعض المتغيرات كحجم رأس المال والأصول والأرباح. وتوصلت الدراسة إلى أن إفصاح الشركات المساهمة كان متدنيا بشكل عام، وأن هناك علاقة طردية ضعيفة بين إفصاح الشركات عن المسؤولية الاجتماعية وتلك المتغيرات.

- دراسة (الزامل، 2015)

الدراسة إلى تحديد مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات الصناعية المساهمة السعودية، ودراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية وبعض خصائص الشركات وآليات الحوكمة. وطبقت الدراسة على الشركات الصناعية المساهمة السعودية في قطاعي البتروكيماويات والاسمنت والمدرجة في السوق المالي السعودي لعام 2013، والبالغ عددها 27 شركة. وتوصلت الدراسة إلى تباين مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية بين الشركات الصناعية المساهمة السعودية محل الدراسة، ووجود علاقة ايجابية بين مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية وكل من إجمالي الأصول وإجمالي المبيعات.

2:8:1 الدراسات باللغة الأجنبية:

- دراسة (Mahoney al Poberts, 2007)

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين الأداء الاجتماعي للشركات والأداء المالي وسلوك المساهمين. وتوصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة بين الأداء المالي والأداء الاجتماعي، ووجود علاقة بين الأداء الاجتماعي وعدد المستثمرين في أسهم الشركات.

1. دراسة (Guthrie et. al, 2008)

هدفت الدراسة إلى تطوير إطار لإعداد التقارير الاجتماعية والبيئية الفاصلة في صناعة الأغذية والمشروبات في استراليا، وتقييم التقارير الاجتماعية والبيئية للشركات داخل الصناعة. وطبقت الدراسة على (19) شركة من شركات الأغذية والمشروبات الأسترالية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تقارير للشركات أكثر إفصاحا في صناعة معينة في مجال التقارير الاجتماعية والبيئية عنها في الصناعات الأخرى، هناك حاجة لإضافة بنود للإفساح تخص القطاع الصناعي التابعة له الشركة.

2. دراسة (Ndemanga & Koffi, 2009)

هدفت الدراسة إلى بيان أثر هيكل الملكية للقطاع الصناعي التابعة له الشركة على أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وطبقت الدراسة على (49) شركة وتوصلت الدراسة أن الحكومة ومؤسسات الاستثمار تؤيدان الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وأن هناك علاقة طردية قوية بين قطاعات صناعية معينة وبعض مؤشرات الأداء البيئي.

3. دراسة (Macarulla & Talalweh, 2012)

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الإفصاح للمسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات السعودية المدرجة في السوق الرياض المالي، التعرف على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وخصائص هذه الشركات. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح في الشركات السعودية منخفض بشكل واضح، ووجود علاقة بين حجم الشركة والقطاع الاقتصادي والربحية مع مستوى الإفصاح لجميع أنشطة المسؤولية الاجتماعية.

4. دراسة (Muttakim & Khan, 2014)

هدفت الدراسة إلى بيان علاقة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ببعض المحددات مثل: ملكية الاسرة، وحجم الشركة، والصناعة الموجهة نحو التصدير، ونوع الصناعة. وأجريت الدراسة على عينة مكونة من (116) شركة من الشركات الصناعية المدرجة ببورصة دكا بدولة بنغلادش على تقاريرها من عام 2005م وحتى 2009م. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ايجابية وهامة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وكل من حجم الشركة والصناعة الموجهة نحو التصدير، ونوع الصناعة. وأن هناك علاقة سلبية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وملكية الأسرة.

5. دراسة (Lu & Abeysekera, 2014)

هدفت الدراسة إلى بيان أثر كل من أصحاب المصلحة وبعض خصائص الشركات. وأجريت الدراسة على عينة مكونة من (100) شركة

من الشركات المدرجة في سوق الأسهم الصيني لعـــام 2008م. وتوصـــلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين الإفصاح الاجتماعي والبيئي وكل من: حجم الشركة، والربحية، ونوع الصناعة، ودور المساهمين كان مؤثراً بشكل أكبر في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية، وتأثير الـــدائنين كـــان واضحاً في الإفصاح عن المسؤولية البيئية بشكل كبير.

الإطار النظري:

1-9 محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

1:9:1 تعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

هي فرع من فروع المحاسبة، يختص بتحليـــل وقيـــاس العمليـــات المتعلقة بقيام منظمة الأعمال بمواجهة مسؤولياتها الاجتماعية، سواء كانـــت هذه المسؤوليات تطوعية أو إلزامية وقيـــاس تكلفـــة البـــرامج والأنشـــطة الاجتماعية التي تم القيام بها، بالإضافة إلى قياس المنافع الاقتصادية الناجمة عنه الصالح منظمة الأعمال، وإظهار نتيجة القياس في التقارير المحاســـبية التقليدية والمقترحة بصفة دورية، بمـــا يســـاعد جهـــات عديـــدة– داخليـــة وخارجية - في اتخاذ القرارات المناسبة. (أحمد، 2005)

ويعرفها الباحثان بأنها منهج محاسبي له قواعده وأسسه وإجراءاتـــه الخاصة بقياس وتوصيل المعلومات المترتبة علـــى قيـــام الإدارة التنفيذيـــة بمسؤولياتها الاجتماعية اتجاه مختلف الفئات المستفيدة داخل المجتمـــع مـــن مساهمين وعملاء وموظفين ومجتمع وغيرهم، بشكل يمكن من تقيـــيم الأداء الاجتماعي للمنظمة وبالتالي الأداء الكلي.

2:9:1 مفهوم الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية:

عبارة عن عرض البيانات والمعلومات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي بشكل يمكن من خلاله تقييم الأداء الاجتماعي لمنظمة الأعمال وتقويمه. (Jennifer and John, 1997)

3:9:1 أهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية:

لقد تزايد الاهتمام بالإفصاح عن بيانات الأداء الاجتماعي التي تتحملها منظمة الأعمال، وذلك للأسباب التالية:

1. أسباب تتعلق بتحسين المستوى الإعلامي للتقارير المالية، منها: إن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يساهم في معالجة القصور بشأن قابلية القوائم المالية للمقارنة بين الشركات والمشاريع الاقتصادية، وتضمين القوائم المالية عن الأنشطة الاجتماعية يساهم بشكل أفضل في تقيم أداء المشروع اجتماعياً وتقويمه، لم يقتصر المستثمرون على الجانب الاقتصادي فقط لاتخاذ قرار الاستثمار، بل تعدى ذلك إلى الجوانب والمعايير الأخرى مثل الدينية والسياسية والاجتماعية، وهذا ما نتج عنه ظهور ما يعرف بالمستثمر الأخلاقي، ازدياد ضغط الرأي العام بالنسبة للمشكلات البيئية والاجتماعية التي قد تسببها منظمات الأعمال، مما دفع الحكومات لإصدار القوانين وتحقيق نوع من الإشراف وفرض العقوبات والغرامات على المشروعات المخالفة الأمر الذي أدى إلى حث المشروعات على إعطاء قدر أكبر من الاهتمام ببيانات التكلفة الاجتماعية لتتجنب العقوبات والإجراءات القانونية، التحديد السليم للوعاء الخاضع للضريبة يتم بالمقابلة

السليمة بين الإيرادات والتكاليف التي قد تكون غير موضوعية بسبب عدم أخذ التكلفة الاجتماعية بعين الاعتبار(Kandola, 2004).

2. أسباب تتعلق بمسؤولية المحاسب ومهنة المحاسبة، منها: إن البيانات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية هي ذات طبيعة كمية ومالية تؤثر على أصول منظمة الأعمال ونفقاتها والتزاماتها وهي من طبيعة عمل المحاسب، إن التغير في الفلسفة الاجتماعية التي تميل نحو وجهة النظر بضرورة تحمل المشروع لتكاليف المحافظة على البيئة يؤدي إلى معالجة بيانات الأنشطة الخاصة بالبيئة عن طريق وظيفة المحاسبة في المشروعات(AAA, 1976).

4:9:1 طرق عرض البيانات المالية للمسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها:

تميز عقد السبعينيات من القرن الماضي بعدد من المحاولات النظرية والعملية للإفصاح عن البعد الاجتماعي لمنظمة الأعمال (القاضي، حمدان،2001) بحيث تعددت وجهات النظر بين الباحثين فيما يتعلق بأساليب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ومن بين الأساليب المقترحة للإفصاح عن النشاطات الاجتماعية التالي: (الشرايري،المومني، 2006)

1. أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية في تقرير من فصل عن التقارير المالية، ويتضمن المبالغ التي أنفقت على كل نشاط من الأنشطة الاجتماعية، ويعرض متزامناً مع القوائم المالية، ولا يتضمن المنافع التي حققتها تلك النشاطات.
2. أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية ضمن القوائم المالية دون الاعتماد على تحليل التكاليف والمنافع من هذه الأنشطة، ويتخذ هذا التقرير شكل وصفي لا يحتوي على قيم مالية، ومن ثم تبوب

النشاطات الاجتماعية في هذا الأسلوب إلى أربع مجموعات، العاملين أو الموارد البشرية، البيئة، المجتمع، والمستهلكين.

3. أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية ضمن القوائم المالية مع إظهار جميع المبالغ التي أنفقت على كل نشاط، ويعتمد هذا الأسلوب على الإفصاح عن المعلومات الكمية والنشاطات المنجزة وعن قياس المنفعة من هذه النشاطات بما يتناسب مع قيمة ما أنفق.
4. أسلوب عرض الأنشطة الاجتماعية بشكل من فصل عن القوائم المالية متضمنة التكاليف والمنافع الأنشطة الاجتماعية، وتطلق عليها اسم قائمة التأثير الاجتماعي، وفيها يتم الإفصاح عن كل المنافع والتكاليف وصافي العجز أو الفائض الاجتماعي الذي تحقق للمجتمع.

5:9:1 التقارير والقوائم المالية الخاصة بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية: تتمثل في التالي:

أولاً: تقارير اجتماعية من فصلة: وتأخذ تقارير المسؤولية الاجتماعية **حسب هذه الطريقة أحد أشكال ثلاثة**، وهي: (حنان، 2003)

1. التقارير الوصفية: حيث تصف بطريقة سردية أو روائية أو قصصية الأنشطة الاجتماعية التي قام بها المشروع، وهي تتضمن وصفاً لتلك الأنشطة وفاء لالتزامات المشروع الاجتماعية، وهي عادة أنشطة الالتزام الاختياري للمشروع، دون محاولة تقويم وتحليل التكاليف والمنافع المترتبة على هذه الأنشطة.

2. تقارير القياس النقدي لعناصر التكاليف: وهي تقارير تفصح عن جانب التكاليف لتأثيرات أنشطة المشروع الاجتماعية دون التعرض لقيمة المنافع التي حققتها تلك الأنشطة، فلا يتم الإفصاح عن المنافع في هذه التقارير نظراً لصعوبة قياسها. **ويمكن عرض نوعين من القوائم لهذا النوع من التقارير كالتالي:**

أ- **قائمة التدفقات النقدية للأنشطة الاجتماعية:** تتضمن هذه القائمة كل المبالغ التي قامت المشروع بإنفاقها على رقابة تلوث وحماية البيئة والتبرعات الخيرية والفوائد الإضافية الأخرى للعاملين. حيث ينظر إلى كل المبالغ التي أنفقها المشروع من هذا القبيل على أنها من افعل لمجتمع وفي نهاية القائمة يتم إظهار إجمالي التكاليف الخاصة بالأنشطة الاجتماعية كنسبة من قيمة المبيعات أو من نفقات الإعلان مثلاً لمعرفة إلى أي مدى اتجه المشروع في المساهمة بالأنشطة الاجتماعية.

ب- **قائمة النشاط الاجتماعي– الاقتصادي:** يتم إعداد هذه القائمة دورياً مع القوائم المالية التقليدية لتوفير المعلومات الاجتماعية التي تحتاجها المجموعات المختلفة المهتمة بالبعد الاجتماعي والاقتصادي للمشروع. كما يتم تبويب الأنشطة الاجتماعية في قائمة النشاط الاجتماعي- الاقتصادي إلى ثلاث مجموعات كل مجموعة تمثل مجالاً رئيسياً من مجالات المسؤولية الاجتماعية وهي: الأنشطة الخاصة بالأفراد، الأنشطة الخاصة بالبيئة، الأنشطة الخاصة بالمنتج من سلعة أو خدمة. ويتم تقسيم عناصر هذه المجالات الثلاث من

حيث تأثيراتها كلاً على حدة إلى تكلفة تحسينات وتطرح منها تكلفة الأضرار.

3. **تقارير القياس النقدي لعناصر التكاليف والمنافع:** وهي تقارير تفصح عن كل من تكاليف ومنافع أنشطة المشروع الاجتماعية، وتعرف هذه التقارير بتقارير المدخلات والمخرجات. وتتميز في أنها تعد أكثر شمولاً حيث إنها تتضمن كلاً من التكاليف الخاصة بالأنشطة الاجتماعية والمنافع الناتجة عن هذه الأنشطة، بحيث يمكن للمطلع على هذه التقارير أن يحصل على صورة كافية إلى حد ما عن الأداء الاجتماعي للمشروع، وإن كان قياس المنافع صعباً كما سبقت الإشارة، حيث إن معظمها لا يتحقق للمشروع ذاته وإنما للمجتمع عامة، هذا بالإضافة إلى صعوبة تحديد قيم نقدية لمعظم هذه المنافع، إلا إذا تم اللجوء إلى التقدير الشخصي، وبالتالي قد لا يعتمد على النتائج بشكل كبير، ويمكن أن نميز في هذه التقارير بين قائمة الدخل الاجتماعي وقائمة التأثير الاجتماعي على النحو التالي: (القاضي، حمدان، 2001)

أ- **قائمة الدخل الاجتماعي:** تبين هذه القائمة صافي الربح أو الخسارة الاجتماعية، الأمر الذي يعكس صافي مساهمة المشروع للمجتمع ويتم التوصل إلى صافي الربح أو الخسارة الاجتماعية بإضافة مبلغ على القيمة المضافة التي حققها المشروع، ويمثل هذا المبلغ ما يعرف بالوفورات الاقتصادية الخارجية أوالمنافع الاجتماعية، وتخصم من الناتج التكاليف التي

يفرضها المشروع على المجتمع، أي قيمة الأضرار التي تصيب المجتمع نتيجة قيام المشروع بنشاطه الاقتصادي وتعرف هذه الأضرار بالآثار السلبية الخارجية أو التكاليف الاجتماعية. وهذه القائمة تبدأ من حيث ينتهي النشاط الاقتصادي حيث إن نقطة البداية في هذه القائمة هي القيمة المضافة (افي الربح المحاسبي) وتتصف هذه القائمة بالشمول.

ب-**قائمة التأثير الاجتماعي:** حسب هذه القائمة فإن المنافع تحدد على أساس قيمة الفوائد التي تحققت للمجتمع، بينما التكاليف تمثل قيمة التضحيات التي قام بها المجتمع للمشروع أو الأضرار التي سببها المشروع للمجتمع.

والمنافع الاجتماعية طبقاً لهذه القائمة تتضمن كل المنافع التي قام المشروع بتوفيرها للمجتمع وحصل على مقابل لها.

وكذلك كل المنافع التي لم يحصل في مقابلها إيراد أو التي حصل في مقابلها على تعويض لكنه غير كاف. أما التكاليف الاجتماعية فهي أي تضحية أو أضرار يقع عبؤها على المجتمع أو على أحد عناصره، أي تتضمن جميعا لتضحيات التي يقدمها المجتمع للمشروع ويقوم المشروع بسداد مقابلها وتشكل التكاليف الاجتماعية أيضاً قيمة الأضرار التي يسببها المشروع للمجتمع

ثانياً: تقارير مالية واجتماعية مدمجة: يقوم هذا الاتجاه على أساس إعطاء صورة شاملة عن الأداء الكلي للمشروع، بحيث يتم إدماج كل من المعلومات الاجتماعية والمالية في تقرير واحد، وأن يكون هذا الإدماج

ضمن إطار التقارير المالية التقليدية، بحيث تصبح المعلومات الاجتماعية جزء من المعلومات المالية. ويعتمد مؤيد وهذا الاتجاه على مبررين أساسيين: (بدوي، 2000)

- الأنشطة الاجتماعية تؤثر بالفعل في نتائج النشاط الاقتصادي ومن ثم يجب أن ينعكس ذلك في التقارير المالية وإلا أصبحت نتائجها مضللة.
- إن المشروع وحدة واحدة لا تتجزأ، ومن ثم فإن كلاً من أهدافه الاقتصادية والاجتماعية تعد متكاملة وتمثل معًا الأهداف الكلية للمشروع.

ويمكن عرض نوعين من التقارير المدمجة كالتالي: (بدوي، 2000)

1. قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية: وتهدف هذه القائمة إلى إظهار تأثيرات المساهمات البيئية والاجتماعية للمشروع على صافي الربح. فتوضح أثر المساهمات البيئية والاجتماعية المفروضة بقرارات سيادية على هذا الربح، وكذلك أثر المساهمات البيئية والاجتماعية الاختيارية.
2. قائمة المركز المالي المعدلة بتأثيرات المساهمة الاجتماعية: تهدف هذه القائمة إلى توفير معلومات عن الموارد المتاحة للاستخدام في مجال الأداء البيئي والاجتماعي وما يقابلها من حقوق للغير. ويفيد هذا في التعرف على عناصر الثروة التي يتولد عنها مساهمات بيئية واجتماعية في المستقبل. وما يقابلها من أموال خصصها المشروع لاقتنائها.

6:9:1 واقع الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات **المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين:**

قبل التعرف عن مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح عن أنشطتها ومسؤوليتها الاجتماعية، لابد من التعرف على أنه حدث تطورات معقولة في مفهوم وآليات تطبيق المسؤولية الاجتماعية عند بعض الشركات الفلسطينية لكنها لم ترتقي بعد إلى مستويات مؤسسية متخصصة في المجال المجتمعي. فباستثناء مجموعة الاتصالات الفلسطينية التي أنشأت مؤسسة متخصصة غير ربحية في مجال المسؤولية المجتمعية عام 2008م يتم تمويلها مباشرة من مجموعة الاتصالات بنسبة 2% سنوياً من إيراداتها السنوية. فالشركات والبنوك الأخرى بدأت تشارك على استحياء وبشكل غير منظم دون أن تنتقل خطوة فعلية ملموسة نحو مؤسسة العمل المجتمعي أسوة بما فعلت الاتصالات الفلسطينية. فالتميز بين الشركات والمجموعات الاقتصادية يكون بمدى قيامها بالمسؤولية الاجتماعية باعتبارها تشكل عنصر المنافسة الأهم. (قرش، 2014)

وبالنسبة للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددها (49) **شركة موزعة على القطاعات التالية:**

- قطاع البنوك والخدمات المالية (8) شركات.
- قطاع الصناعة (13) شركة.
- قطاع التأمين (7) شركات.
- قطاع الاستثمار (9) شركات.
- قطاع الخدمات (12) شركة.

فالجدول التالي يوضح مدى التزامها بالإفصاح بالرجوع إلى التقرير السنوي لها الصادر عن عام 2014 م، وطريقة الإفصاح المحاسبي المتبعة **عن المسؤولية الاجتماعية:**

جدول رقم (1)

واقع الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة العامة المحدودة

المدرجة في بورصة فلسطين

ر.م	اسم الشركة	توافر الإفصاح المحاسبي	طريقة الإفصاح المحاسبي
• قطاع الخدمات:			
	شركة أبراج الوطنية	نعم	منفصلة
	المؤسسة العربية للفنادق	نعم	منفصلة
	المؤسسة العقارية العربية	نعم	منفصلة
	الشركة العربية الفلسطينية لمراكز التسوق	نعم	منفصلة
	شركة جلوبال كوم للاتصالات	نعم	منفصلة
	شركة مركز نابلس التخصصي	نعم	منفصلة
	شركة بال عقار لتطوير وإدارة وتشغيل العقارات	نعم	منفصلة
	شركة الاتصالات الفلسطينية	نعم	منفصلة
	الشركة الفلسطينية للكهرباء	نعم	منفصلة
	شركة مصايف رام الله	نعم	منفصلة
	الشركة الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية	لا	–
	شركة موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات	نعم	منفصلة
• قطاع البنوك والخدمات المالية:			

ر.م	اسم الشركة	توافر الإفصاح المحاسبي	طريقة الإفصاح المحاسبي
	البنك الإسلامي العربي	نعم	منفصلة
	بنك فلسطين	نعم	منفصلة
	البنك الإسلامي الفلسطيني	نعم	منفصلة
	البنك التجاري الفلسطيني	نعم	منفصلة
	بنك الاستثمار الفلسطيني	نعم	منفصلة
	سوق فلسطين للأوراق المالية	نعم	منفصلة
	بنك القدس	نعم	منفصلة
	البنك الوطني	نعم	منفصلة
• قطاع التأمين:			
	المجموعة الأهلية للتأمين	نعم	منفصلة
	الشركة العالمية المتحدة للتأمين	نعم	منفصلة
	شركة المشرق للتأمين	نعم	منفصلة
	شركة التأمين الوطنية	نعم	منفصلة
	شركة فلسطين للتأمين	نعم	منفصلة
	شركة التكافل الفلسطينية للتأمين	نعم	منفصلة
	شركة ترست العالمية للتأمين	نعم	منفصلة
• قطاع الصناعة:			
	الشركة العربية لصناعة الدهانات	نعم	منفصلة
	شركة دواجن فلسطين	نعم	منفصلة
	شركة بيت جالا لصناعة الأدوية	لا	–
	شركة بيرزيت للأدوية	نعم	منفصلة

ر.م	اسم الشركة	توافر الإفصاح المحاسبي	طريقة الإفصاح المحاسبي
	شركة مصنع الشرق للإلكترونيات	نعم	منفصلة
	شركة مطاحن القمح الذهبي	نعم	منفصلة
	شركة سجاير القدس	نعم	منفصلة
	شركة القدس للمستحضرات الطبية	نعم	منفصلة
	شركة فلسطين لصناعة اللدائن	نعم	منفصلة
	الشركة الوطنية لصناعة الألومنيوم والبروفيلات	نعم	منفصلة
	الشركة الوطنية لصناعة الكرتون	نعم	منفصلة
	شركة دار الشفاء لصناعة الأدوية	نعم	منفصلة
	شركة مصانع الزيوت النباتية	نعم	منفصلة
• قطاع الاستثمار:			
	الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار	لا	–
	شركة المستثمرون العرب	نعم	منفصلة
	الشركة العقارية التجارية للاستثمار	لا	–
	الشركة الفلسطينية للتنمية والاستثمار	نعم	منفصلة
	الشركة الفلسطينية للاستثمار والإنماء	نعم	منفصلة
	شركة فلسطين للاستثمار الصناعي	نعم	منفصلة
	شركة فلسطين للاستثمار العقاري	نعم	منفصلة
	شركة الاتحاد للإعمار والاستثمار	نعم	منفصلة
	شركة القدس للاستثمارات العقارية	لا	

المصدر: (إعداد الباحثان – من بيانات أساسية – التقارير السنوية لعام 2015م).

بعد الاطلاع على التقرير السنوي للشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين والخاص بعام 2015م لـ (49) شركة، **تبين بالإضافة إلى ما سبق توضيحه في الجدول التالي:**

1. بعض الشركات تدرج مسؤوليتها الاجتماعية ضمن بند واحد فقط، والبعض الآخر ضمن بندين الأول: مساهمة الشركة تجاه المجتمع المحلي، والثاني: مساهمة الشركة تجاه حماية البيئة.
2. جميع الشركات التي أفصحت عن مسؤوليتها الاجتماعية وهي (44) شركة من أصل (49) شركة، والبالغ نسبتها 90% من الشركات، تتبع طريقة عرض البيانات المالية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها بشكل منفصل عن القوائم المالية الأساسية، وبعضها يتبع الطريقة الوصفية (السردية)، وبعضها الآخر يتبع طريقة القياس النقدي لعناصر الأنشطة والمساهمات الاجتماعية والتبرعات وغيرها حيث يتم الإفصاح عن التكاليف فقط من خلال قائمة مخصصة لهذا الشأن.
3. اتضح أن التزام الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين تجاه المسؤولية الاجتماعية اختياري وغير إلزامي، وأن الكثير منها لا يولي اهتماماً في تحديد المبلغ المدفوع مقابل المساهمات المجتمعية أو أنه يحدد المبلغ الإجمالي دون تفاصيل.
4. الكثير من الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين ورغم أنها تحقق أرباح إلا أنها تبين في بند المسؤولية الاجتماعية أنها لم تقدم شيء اتجاه المجتمع أو حماية البيئة.

5. عدد محدود من الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين تركز على الإيضاح الكافي لمسؤوليتها الاجتماعية بطريقة منفصلة مثل: شركة باديكو القابضة ومجموعة الاتصالات الفلسطينية والمجموعة الأهلية للتأمين، والعدد الآخر لا يوليها أي اهتمام كبير على صعيد الإيضاح كسائر البنود في التقرير السنوي.

1-10 القرارات الاستثمارية:

1:10:1 تعريف القرار الاستثماري:

قبل تعريف القرار الاستثماري لابد أن نحدد مفهوم الاستثمار وهو التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم، مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقق هذا العائد. بينما القرار الاستثماري يتمثل في مجموع القرارات المتعلقة بالحصول على الأصول الرأسمالية مثل الأوراق المالية كالأسهم والسندات حيث تهتم هذه القرارات بأوجه الإنفاق التي يتعدى العائد المتحصل عليه منها مدة عام واحد. (مطر، 2015)

2:10:1 أنواع القرارات الاستثمارية:

يعتبر القرار الاستثماري خطوة أولية لاختيار البدائل المتاحة بغية تحقيق أكبر عائد ممكن وبأقل مخاطرة، وهو من أهم القرارات المؤثرة على صعيد الاقتصاد الجزئي الذي يهتم بدراسة سلوك الفرد أو صعيد الاقتصاد الكلي الذي يهتم بدراسة الوضع الاقتصادي على صعيد الدولة. في دراستنا

الحالية القرار الاستثماري هو قرار يترتب عليه نقل أموال من طـــرف أول وهو المستثمر الذي يبحث عن فرصة استثمارية مجدية ومربحة ليوظف فيها أمواله بالأوراق المالية إلى طرف ثاني وهو مستثمر يبحث عن فرصة يقوم من خلالها ببيع أوراقه المالية وهذا يتم من خلال وسيط متمثل في بورصـــة فلسطين التي تعمل بهذا المجال من شركات الوســـاطة بـــالأوراق الماليـــة. **ويواجـه المسـتثمر ثلاثـة أنـواع مـن القـرارات الاسـتثمارية تتمثـل في التـالي:** (مصيبح ، 2002)

1) **قرار الشراء:** يتمثل في الرغبة بحيازة ورقة مالية، ويلجأ المستثمر إلى هذا القرار عندما يرى أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، مـــع الأخذ بعين الاعتبار المخاطرة المصاحبة لهذه التدفقات النقدية، أكبر من القيمة السوقية الحالية للورقة المالية المتداولـــة فـــي البورصـــة، فهـــذه المعادلة تكون الرغبة والحافز لدى المستثمر لاتخاذ قرار شراء الورقـــة المالية، بالإضافة إلى العوامل الأخرى المؤثرة على قرار شراء الأوراق المالية.
2) **قرار البيع:** يتمثل في الرغبة بالتخلص من الورقـــة الماليـــة، ويلجـــأ المستثمر إلى هذا القرار عندما يرى أن القيمة الحالية للتدفقات النقديـــة المتوقعة، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطرة المصاحبة لهـــذه التـــدفقات النقدية، أقل من القيمة السوقية الحالية للورقـــة الماليـــة المتداولـــة فـــي البورصة، فهذه المعادلة تكون الرغبة والحافز لدى المســـتثمر لاتخـــاذ قرار بيع الورقة المالية، بالإضافة إلى العوامل الأخرى المـــؤثرة علـــى قرار بيع الأوراق المالية.

3) **قرار عدم التداول:** يتمثل في الرغبة بعدم التداول بالورقة المالية شراءً أو بيعاً، ويلجأ المستثمر إلى هذا القرار عندما يرى أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطرة المصاحبة لهذه التدفقات النقدية، مساوية للقيمة السوقية الحالية للورقة المالية المتداولة في البورصة، فهذه المعادلة تكون الرغبة والحافز لدى المستثمر لاتخاذ قرار عدم تداول الورقة المالية، بالإضافة إلى العوامل الأخرى المؤثرة على قرار بيع الأوراق المالية.

3:10:1 المبادئ التي يقومها عليها القرار الاستثماري:

يجب أن يراعي المستثمر الرشيد المبادئ والقواعد التالية في مرحلة صنع القرار الاستثماري، قبل اتخاذه ليصل إلى القرار الرشيد، وهي كالتالي: (زياد، 2007)

1) **مبدأ الاختيار:** لابد أن يتصف المستثمر الرشيد بالقدرة على الاختيار المنطقي بين الفرص المتاحة بدلاً من أن يتسرع في قراره صوب أول فرصة ويتجاهل باقي الفرص، ولابد أن تكون البورصة كفؤه لتحقيق هذه المبدأ.
2) **مبدأ المقارنة:** عندما تكون الفرص المتاحة متعددة ومتباينة من حيث النوع والمخاطرة وحجم العوائد والمدد الزمنية للاستثمار فيجب في هذه الحالة الاستعانة بأدوات التحليل والتقييم لتحديد وحصر البديل المناسب لرغباته وإمكانياته الاستثمارية التي يتميز بها.
3) **مبدأ الملائمة:** كل مستثمر يتميز بخصائص ذاتية تتمثل في العمر، الدخل، والرغبات هذه العناصر تكون نمط تفضيل لدى المستثمر

يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقرار الاستثمار المتمثل فيما يلي: معدل العائد على الاستثمار، درجة المخاطر التي يتصف بها، مستوى السيولة التي يتمتع بها كل مستثمر.

4) **مبدأ التنويع:** تختلف الأوراق المالية من حيث درجة المخاطرة والعوائد التي تدرها وعليه فالقرار الاستثماري السليم ينبغي أن يقوم على التنويع من هذه الأوراق المالية، وذلك من أجل الحد من المخاطرة وزيادة العوائد.

4:10:1 أنواع المستثمرين: (مطر، 2015)

1) **المستثمر المتحفظ:** وهذا النوع يخاف المخاطرة، ولا يقبل الدخول في استثمارات ذات مخاطرة عالية، ولكن يقبل باستثمارات ذات مخاطرة متدنية بالرغم من عوائدها المنخفضة بمعنى أنه يفضل عنصر الأمان على المخاطرة ويعود ذلك إلى محدودية الموارد المالية لدى المستثمر.

2) **المستثمر المضارب:** وهذا النوع لا يهاب المخاطرة، فيفضل الاستثمار بالأوراق المالية ذات المخاطرة المرتفعة وذلك قصد الحصول على عوائد مرتفعة، فالألوية للعائد مهما كانت المخاطرة.

3) **المستثمر المتوازن:** وهذا النوع يفضل أن يكون رشيد ويقبل بالحل الوسط، حيث يوجه اهتمامه لعنصري العائد والمخاطرة بقدر متوازن، فلا يقبل بالربحية على حساب الأمان ولا العكس، وهكذا يكون قراره الاستثماري في أوراق مالية ذات عائد ومخاطرة معقولين.

- يتضح مما سبق أن عنصر الربحية وعنصر السيولة وعنصر المخاطرة من العوامل والعناصر التي تحدد نوع المستثمر وطبيعة القرار الاستثماري.

1-11المنهجية واختبار الفرضيات:

1:11:1 منهجية البحث:

لجأ الباحثان لاستخدام المنهج العلمي المعاصر، وهو المنهج الوصفي التحليلي وذلك باستخدام الاستبانة في جمع البيانات وتحليلها للإجابة على فرضيات البحث، إذ أن هذا المنهج يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة، لذلك يعتبر المنهج الوصفي التحليلي هو الأنسب للدراسة الحالية، حيث أنه منهج يسعى للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر مشكلة أو ظاهرة قائمة للوصول إلى فهم أفضل وأدق لها. وقد تم جمع البيانات من المصادر الثانوية، لإنجاز الجانب النظري، والمصادر الأولية، لإنجاز الجانب الميداني كما يلي:

1. **المصادر الثانوية:** لجأ الباحثان إلى مصادر البيانات الثانوية، بهدف بناء إطار علمي لأبعاد مشكلة البحث وأهدافه، وذلك بالاعتماد على الكتب العلمية، المقالات، الأبحاث، المؤتمرات، الدوريات المنشورة والرسائل العلمية العربية والأجنبية، وكذلك تحليل الدراسات السابقة التي تناولت محاسبة المسؤولية الاجتماعية واتخاذ القرارات الاستثمارية.
2. **المصادر الأولية:** تم استخدام أسلوب قائمة الاستقصاء كوسيلة أساسية، وللتغلب على أهم عيوبها وهو انخفاض نسبة الردود. فقد عمل الباحثان على إعطاء رقم لكل فرد من أفراد مجتمع البحث ومراجعته في حالة عدم الرد، أو وجود قوائم استقصاء مستردة غير صالحة للتحليل الإحصائي.

2:11:1 مجتمع وعينة البحث:

تمثل مجتمع البحث في المستثمرين والمضاربين المتعاملين بالأوراق المالية (الأسهم والسندات) التي يتم تداولها من خلال بورصة فلسطين. ولكن التداول لا يتم مباشرة بل من خلال شركات الوساطة المالية أعضاء البورصة. ونظراً لكون المستثمرين والمضاربين أعدادهم كبيرة ولا يمكن الوصول إليهم بسهولة منهم الفلسطينيين والعرب والأجانب ولكون أغلبهم إستراتيجيتهم الاستثمارية طويلة الأجل وهناك طرق حديثة للتداول بخلاف زيارة مقر شركة الوساطة تتمثل بالاتصال الهاتفي أو التداول الإلكتروني[1].

فقد تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من خلال الحصر التقديري للمستثمرين والمضاربين زائري فروع شركات الوساطة المالية العاملة في محافظة غزة خلال الفترة من 2016/01/17 حتى 2016/01/21 حيث وزعت (30) استبانة عليهم وتم الحرص على أن تكون ممثلة لمجتمع البحث، **والجدول رقم (2) يوضح عدد مفردات مجتمع البحث خلال تلك الفترة الزمنية:**

جدول رقم (2)

عدد الزائرين التقديري لفروع شركات الوساطة العاملة في محافظة غزة

ر.م	اسم الشركة	عدد الزائرين
.1	الشركة المتحدة للأوراق المالية	25
.2	الشركة الوطنية للأوراق المالية	15
.3	شركة الوساطة للأوراق المالية	40
المجموع		80

(1) بلغ عدد المستثمرين في الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة ببورصة فلسطين والبالغ عددها (49) شركة موزعة على خمس قطاعات اقتصادية وهي: قطاع البنوك والخدمات المالية، وقطاع الصناعة، وقطاع التأمين، وقطاع الاستثمار، وقطاع الخدمات وذلك حسب سجل المساهمين حتى تاريخ 2016/01/15 (103,407) مستثمر، متمثلين في المستثمرين الأفراد المحليين والشركات المحلية والأفراد الأجانب والشركات الأجنبية وأفراد غير متوفرة بياناتهم والمستثمرين من السابقين يمتلكون 1,672,744,881 سهم عادي. www.pex.ps

المصدر:

- مقابلة هاتفية مع السيد/ عمر شعث بتاريخ 2016/01/24، الموظف في الشركة المتحدة للأوراق المالية، فرع غزة.
- مقابلة هاتفية مع السيد/ فادي الداية بتاريخ 2016/01/24، الموظف في الشركة الوطنية للأوراق المالية، فرع غزة.
- مقابلة هاتفية مع السيدة/ ريم الطويل بتاريخ 2016/01/24، الموظفة في شركة الوساطة للأوراق المالية، فرع غزة.

3:11:1 أداة البحث:

اعتمد الباحثان في الحصول على بيانات الدراسة الميدانية على قائمة الاستقصاء، والتي تم توزيعها على عينة البحث، وقد تم استخدام مقياس ليكرت لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب الجدول التالي:

جدول رقم (3)

درجات مقياس ليكرت

الاستجابة	محدود للغاية	محدود	متوسط	قوي	قوي للغاية
الدرجة	1	2	3	4	5

لتحديد الأوزان النسبية للإجابة على قائمة الاستقصاء وتتراوح الأوزان من (1 إلى 5). وقد اختار الباحثان الدرجة (1) للاستجابة "محدود للغاية" وبذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة هو (20%) وهو يتناسب مع هذه الاستجابة، والوزن النسبي لدرجة (3) "متوسط" هو (60%).

4:11:1 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

قام الباحثان بتفريغ وتحليل قائمة الاستقصاء من خلال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، الإصدار الثامن عشر، ونظراً لأن البيانات الواردة في قائمة الاستقصاء بيانات وصفية، وترتيبية فقد تم استخدام الاختبارات الإحصائية اللامعلمية، وذلك بسبب أن مقياس ليكرت هو مقياس ترتيبي **وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:**

1. المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة الأهمية النسبية لكل عنصر: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي، لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الباحثان في وصف مجتمع الدراسة.
2. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لتحديد معامل ثبات أداة الدراسة ومدي اتساق الردود المجمعة من المستقصي منهم مع بعضها البعض، بالإضافة لمدي إمكانية الاعتماد علي نتائج الدراسة في تعميم النتائج، بالإضافة لحساب معامل الصدق.
3. معامل ارتباط سبيرمان (Spearman Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط. يستخدم هذا الاختبار لدراسة العلاقة بين المتغيرات في حالة البيانات اللامعلمية، وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي لقائمة الاستقصاء .
4. اختبار كروسكال – والاس(Kruskal – Wallis Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات الترتيبية.

5. استخدام معامل الانحدار المتعدد ويتم استخدام معامل الانحدار بطريقة الانحدار المتعدد بطريقة (Enter)، لتحديد أهم المتغيرات المستقلة المؤثرة في المتغير التابع، وكذلك حساب معامل التحديد المعدل لقياس قدرة المتغير المستقل على تفسير التغيرات الكلية في المتغير التابع.

5:11:1 الوصف الإحصائي لعينة البحث وفقاً للمعلومات العامة:

فيما يلي عرض لخصائص عينة البحث وفقاً للمعلومات العامة:

(أ) توزيع عينة البحث حسب المؤهل العلمي:

جدول رقم (4)

توزيع عينة البحث حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
ماجستير	1	3.3
بكالوريوس	10	33.3
دبلوم	11	36.7
ثانوية عامة	6	20
بدون	2	6.7
المجموع	30	100

يتضح من الجدول السابق أن نسبة الحاصلين على شهادة الماجستير من المستثمرين 3.3%، ونسبة الحاصلين على شهادة البكالوريوس 33.3%، ونسبة الحاصلين على شهادة الدبلوم 36.7%، ونسبة الحاصلين على الثانوية العامة 20%، ونسبة غير الحاصلين على شهادة علمية 6.7%، وهذا يدلل على كون الاستثمار في البورصة لا يركز على استقطاب حملة الشهادات العليا فقط بل جميع فئات المجتمع.

(ب) توزيع عينة البحث حسب سنوات الاستثمار في الأوراق المالية:

جدول رقم (5)

توزيع عينة البحث حسب سنوات الاستثمار في الأوراق المالية

سنوات الاستثمار في الأوراق المالية	العدد	النسبة المئوية %
من 1–5 سنوات	14	46.7
من 6 – 10 سنوات	15	50
من 11–20 سنة	1	3.3
المجموع	30	100

يتضح من الجدول السابق أن نسبة من استثمروا أموالهم ما بين (1–5) سنوات 46.7%، ونسبة من استثمروا أموالهم ما بين (6–10) سنوات 50%، ونسبة من استثمروا أموالهم ما بين (11–20) سنة 3.3%، وهذا يدلل على كونه وبالرغم من أن عمر بورصة فلسطين يفوق 19 سنة إلى أنه عدد كبير من المستثمرين اتجهوا لتوظيف أموالهم فيها من فترة قريبة ازا ما قورن ذلك بعمرها.

(ج) توزيع عينة البحث حسب نوع توظيف الأموال:

جدول رقم (6)

توزيع عينة البحث حسب نوع توظيف الأموال

نوع توظيف الأموال	العدد	النسبة المئوية %
استثمار	8	26.7
مضاربة	4	13.3
استثمار + مضاربة	18	60
المجموع	30	100

يتضح من الجدول السابق أن نسبة من يوظفون أموالهم لغرض الاستثمار 26.7%، ونسبة من يوظفون أموالهم لغرض المضاربة 13.3%، ونسبة من يوظفون أموالهم لغرض الاستثمار والمضاربة معاً 60%، وهذا يدلل على أنه هناك توجه نحو إستراتيجية في توظيف الأموال تجمع بين الاستثمار طويل الأجل والمضاربة قصيرة الأجل للاستفادة من مزاياهما.

(د) توزيع عينة البحث حسب البورصة التي تتعامل معها:

جدول رقم (7)

توزيع عينة البحث حسب البورصة التي تتعامل معها

اسم البورصة	العدد	النسبة المئوية
بورصة فلسطين	6	20
سوق دبي للأوراق المالية	3	10
بورصة فلسطين + سوق دبي + بورصتي القاهرة والإسكندرية	5	16.7
بورصة فلسطين + بورصتي القاهرة والإسكندرية	4	13.3
سوق دبي + بورصتي القاهرة والإسكندرية	2	6.7
بورصة فلسطين + سوق دبي للأوراق المالية	6	20
بورصة فلسطين + سوق دبي + سوق أبو ظبي للأوراق المالية	2	6.7
بورصة فلسطين + بورصتي القاهرة والإسكندرية + سوق دبي + سوق أبو ظبي	2	6.7
المجموع	30	100

يتضح من الجدول السابق أن نسبة المستثمرين في بورصة فلسطين 20%، ونسبة المستثمرين في سوق دبي للأوراق المالية 10%، ونسبة المستثمرين في بورصة فلسطين وسوق دبي للأوراق المالية وبورصتي القاهرة والإسكندرية 16.7%، ونسبة المستثمرين في بورصة فلسطين وبورصتي القاهرة والإسكندرية 13.3%، ونسبة المستثمرين في سوق دبي للأوراق المالية وبورصتي القاهرة والإسكندرية 6.7%، ونسبة المستثمرين في بورصة فلسطين وسوق دبي للأوراق المالية 20%، ونسبة المستثمرين في بورصة فلسطين وسوق دبي للأوراق المالية وسوق أبو ظبي للأوراق المالية 6.7%، ونسبة المستثمرين في بورصة فلسطين وبورصتي القاهرة والإسكندرية وسوق دبي للأوراق المالية وسوق أبو ظبي للأوراق المالية 6.7%، وهذا يدلل على أن معظم المستثمرين يوجهون أموالهم للاستثمار في الأسهم العادية المدرجة في بورصة فلسطين لكون التقلبات في أسعار الأسهم ببورصة فلسطين أقل حِدةً من البورصات العربية الأخرى.

(ه) توزيع عينة البحث حسب نوع المستثمر/المضارب:

جدول رقم (8)

توزيع عينة البحث حسب نوع المستثمر/المضارب

نوع توظيف الأموال	العدد	النسبة المئوية %
فرد	30	100
المجموع	30	100

يتضح من الجدول السابق أن نسبة المستثمرين الأفراد من العينة 100%، ولا يوجد في العينة مستثمرين من الشخصيات الاعتبارية، وهذا

يدلل على مدى اهتمام الأفراد الطبيعيين بتوظيف أموالهم في البورصة للاستفادة من الفرص الاستثمارية الموجود وتحقيق الأرباح، بدلاً من اللجوء إلى تأسيس المشاريع الاستثمارية غير المدروسة.

(و) توزيع عينة البحث حسب حجم الأموال المستثمرة:

جدول رقم (9)

توزيع عينة البحث حسب حجم الأموال المستثمرة

حجم الأموال المستثمرة	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 50000$	19	63.3
ما بين (50000-100000)	6	20
ما بين (100001-150000)	4	13.3
أكثر من 150000$	1	3.3
المجموع	03	100

يتضح من الجدول السابق أن من بلغ حجم أموالهم المستثمرة أقل من 50000$ نسبتهم 63.3%، ومن لهم أموال مستثمرة ما بين (50000-100000) نسبتهم 20%، ومن لهم أموال مستثمرة ما بين (100001-150000) نسبتهم 13.3%، ونسبة من كان حجم أموالهم المستثمرة أكثر من 150000$ بلغ 3.3%، وهذا يدلل على أن معظم المستثمرين في البورصة من الصغار.

(ر) توزيع عينة البحث حسب القطاع المستثمر فيه:

جدول رقم (10)

توزيع عينة البحث حسب القطاع المستثمر فيه

القطاع المستثمر فيه	العدد	النسبة المئوية %
الاستثمار	2	6.7
البنوك والخدمات المالية	2	6.7
الصناعة + الخدمات	2	6.7
الصناعة + الاستثمار	2	6.7
الاستثمار+ الخدمات	5	16.7
البنوكوالخدمات المالية + الخدمات	1	3.3
البنوكوالخدمات المالية + الصناعة + الخدمات	4	13.3
البنوك والخدمات المالية + الاستثمار + الخدمات	7	23.3
الصناعة + الاستثمار+ الخدمات	1	3.3
البنوكوالخدمات المالية + الصناعة + الاستثمار + الخدمات	2	6.7
التأمين + الاستثمار + الصناعة + الخدمات	1	3.3
البنوكوالخدمات المالية + الصناعة + التأمين + الاستثمار + الخدمات	1	3.3
المجموع	30	100

يتضح من الجدول السابق أن نسبة المستثمرين في قطاع الاستثمار 6.7%، ونسبة المستثمرين في قطاع البنوك والخدمات المالية 6.7%، ونسبة المستثمرين في قطاعي الصناعة والخدمات 6.7%، ونسبة المستثمرين في قطاعي الصناعة والاستثمار 6.7%، ونسبة المستثمرين في

قطاعي الاستثمار والخدمات 16.7%، ونسبة المستثمرين في قطاعي البنوك والخدمات المالية والخدمات 3.3%، ونسبة المستثمرين في قطاعات البنوك والخدمات المالية والصناعة والخدمات 13.3%، ونسبة المستثمرين في قطاعات البنوك والخدمات المالية والاستثمار والخدمات 23.3%، ونسبة المستثمرين في قطاعات الصناعة والاستثمار والخدمات 3.3%، ونسبة المستثمرين قطاعات البنوك والخدمات المالية والصناعة والاستثمار والخدمات 6.7%، ونسبة المستثمرين في قطاعات التأمين والاستثمار والصناعة والخدمات 3.3%، ونسبة المستثمرين في قطاعات البنوك والخدمات المالية والصناعة والتأمين والاستثمار والخدمات 3.3%، وهذا يدلل على أن هناك تنوع في الوجهة الاستثمارية للمستثمرين والمضاربين نحو جميع القطاعات الاقتصادية وهذا يتوافق مع فلسفة المحافظ الاستثمارية والتنويع الاستثماري.

6:11:1 معامل الثبات والصدق:

يقصد بثبات قائمة الاستقصاء أن تعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة، وعدم تغيرها بشكل جوهري، فيما لو تم إعادة توزيعها على فئات مجتمع البحث عدة مرات خلال فترة زمنية معينة، وقد تحقق الباحثان من ثبات استبانة البحث وذلك بحساب معامل الثبات (معامل ألفا كرونباخ)المعبر عنه (Alpha) لأسئلة الاستقصاء (وهو ما يسمى بمعامل الاعتمادية)، ويستخدم لبحث مدي إمكانية الاعتماد علي نتائج الدراسة الميدانية في تعميم النتائج. واتضح أن قيم معامل الثبات

مقبولة لجميع الفقرات، حيث تضمنت قائمة الاستقصاء خمسة محاور، وتراوحت قيمة معامل الثبات في قائمة الاستقصاء بكل محاورها بين (0.734) لمحور الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع، و(0.925) لمحور الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة، وكانت قيم معامل الثبات لجميع مجالات قائمة الاستقصاء (0.997)، وهذا يعني أن قيمة الثبات مرتفعة لجميع مجالات قائمة الاستقصاء.

وبحساب قيم معامل الصدق (معامل الصدق = الجذر التربيعي لمعامل الثبات). فأنها تتراوح بين (0.946) لمحور الالتزام بالإفصاح عن لمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع، و(0.857) لمحور الالتزام بالإفصاح عن لمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع، وكانت قيم معامل الثبات لجميع مجالات قائمة الاستقصاء (0.998)، وهذا يعني أن قيمة الصدق مرتفعة لجميع مجالات قائمة الاستقصاء.

7:11:1 صدق المقياس:

أ- الاتساق الداخلي:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل سؤال من أسئلة قائمة الاستقصاء مع المحور الذي ينتمي إليه هذا السؤال، وقد قام الباحثان بحساب الاتساق الداخلي لقائمة الاستقصاء، للتأكد من مدى ارتباط فقرات قائمة الاستقصاء، وذلك من خلال فحص ارتباط فقرات كل مجموعة على حدة، وتم ذلك من خلال فحص ارتباط كل فقرة من الفقرات مع المجموع الكلي لنفس المجموعة، وذلك باستخدام معامل الارتباط سبيرمان، واتضح أن جميع

فقرات قائمة الاستقصاء كل فقرة مرتبطة بالمجموعة التي تمثلها ارتباطاً ايجابياً. وهي دالة عند مستوى0.005، لأن مستوى الدلالة أقل من5%، حيث يتراوح معامل الارتباط بين (0.424) للفقرة التي رقم (1) المنتمية لمحور الالتزام بالإفصاح عن لمسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين، و(0.911) للفقرة رقم (3) المنتمية لمحور اتخاذ القرارات الاستثمارية. ويتضح أن هناك ارتباطاً باتجاه علاقة طردية، وقوة العلاقة بمستوى من (متوسط إلى قوي للغاية).

ب- الصدق البنائي:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات قائمة الاستقصاء. وتم استخدام معامل الارتباط سبيرمان لقياس الصدق البنائي لمجالات قائمة الاستقصاء. واتضح أن جميع معاملات الارتباط في جميع محاور ومجالات قائمة الاستقصاء دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.005، لأن مستوى الدلالة أقل من5%، حيث تراوح معامل الارتباط بين (0.713 إلى 0.929)، والمتوسط الكلي لمجال الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية معامل ارتباطه (0.994) بمستوى قوي للغاية. ويتضح أن هناك ارتباطاً باتجاه علاقة طردية، وقوة العلاقة بمستوى من (قوي إلى قوي للغاية)، وبذلك تعتبر جميع محاور قائمة الاستقصاء صادقة لما وضعت لقياسه.

8:11:1 الإحصاء الوصفي لمجالات قائمة الاستقصاء:

يتضح بناءً على الإحصاء الوصفي لمحاور قائمة الاستقصاء، أن الوسط الحسابي لفقرات قائمة الاستقصاء يتجه نحو الإجابة بمستوى قوي على معظم فقرات قائمة الاستقصاء، حيث يتراوح بين وسط حسابي قدره (3.5333) وانحراف معياري قدره (0.7303) في الفقرة رقم (3) بمستوى (قوي) والمنتمية لمحورالالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين، ووسط حسابي قدره (4.2333) وانحراف معياري قدره (0.85836) في الفقرة رقم (3) بمستوى (قوي للغاية) والمنتمية لمحور الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء.

واتضح أن المتوسط الحسابي لاستجابات جميع المبحوثين في كل المحاور والمتوسط الحسابي الكلي لقائمة الاستقصاء يتراوح من (3.7611 إلى 4.0444) وهو بمستوى يتراوح من (قوي إلى قوي للغاية)، كما تجدر الاشارة إلى أن المتوسط الكلي لقائمة الاستقصاء (3.8910)، وذلك يدل على أن المتوسط الحسابي لاستجابات المبحوثين في كل محاور قائمة الاستقصاء بمستوى قوي وهذا مؤشر إيجابي لصالح فقرات قائمة الاستقصاء.

9:11:1 الاختبار الإحصائي لفرضيات البحث:

جدول رقم (11)

تقديرات نموذج الانحدار المتعدد بطريقة (Enter)

التقديرات				F.	(sig.)	معامل التحديد المعدل $()R^2$
Sig.	T	B	معادلة الانحدار بطريقة Enter			
0.000	3.002	1.608	Constant	10.102	(0.000)	(0.678)
0.000	1.164	0.193	الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع.			
0.000	0.702	0.128	الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء.			
0.000	0.719	0.151	الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين.			
0.000	1.919	0.401	الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة.			
0.000	0.995	0.139	الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين.			

يوضح الجدول رقم (8) تقديرات نموذج الانحدار المتعدد بطريقة (Enter) بهدف تحديد محاور الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية (المتغيرات المستقلة)، التي تؤثر في المتغير التابع (اتخاذ القرارات الاستثمارية)، ويتضح من الجدول معنوية نموذج الانحدار المتعدد، وأن المتغيرات المستقلة التي تؤثر في المتغير التابع بدرجات متفاوتة هي كما في معادلة الانحدار.

(أ) معادلة الانحدار الخطي المتعدد:

$$Y= a + \beta_1X_1+ + \beta_2X_2 + \beta_3X_3+ ... + \beta_kX_k+E$$

المتغير التابع Y = الجزء الثابت a + المتغير المستقل الأولX_1 + المتغير المستقل الثاني X_2 + المتغير المستقل الثالث +X_3 المتغير المستقل الرابع +X_4 المتغير المستقل الخامس X_5+E (تمثل الخطأ العشوائي).

المعادلة:

اتخاذ القرارات الاستثمارية = 1.608 (الجزء الثابت) + 0.193 (الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع) + 0.128 (الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء + 0.151 (الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين) + 0.401 (الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة)+ 0.139 (الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين)

وفق معادلة الانحدار السابقة يتضح ما يلي:

- كل تحسين قدره درجة واحدة في الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع يؤدي إلى زيادة مستوى تحسين اتخاذ القرارات الاستثمارية بمقدار0.193 درجة.
- كل تحسين قدره درجة واحدة في الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء يؤدي إلى زيادة مستوى تحسين اتخاذ القرارات الاستثمارية بمقدار0.128 درجة.
- كل تحسين قدره درجة واحدة في الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين يؤدي إلى زيادة مستوى تحسين اتخاذ القرارات الاستثمارية بمقدار 0.151 درجة.
- كل تحسين قدره درجة واحدة في الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة يؤدي إلى زيادة مستوى تحسين اتخاذ القرارات الاستثمارية بمقدار 0.401 درجة.
- كل تحسين قدره درجة واحدة في الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين يؤدي إلى زيادة مستوى تحسين اتخاذ القرارات الاستثمارية بمقدار 0.139 درجة.

(ب) تفسير المتغيرات المستقلة للتغير في المتغير التابع:

وتفسر المتغيرات المستقلة (67.8%) من التغيرات التي تحدث في **المتغير التابع ويتضح ذلك من خلال:**

- **معامل التحديد المعدل (R^{-2}):**

أن المتغيرات المستقلة، وهي متغيرات الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، تفسر (67.8%) من التغير الكلي في المتغير

التابع، وهو اتخاذ القرارات الاستثمارية، وباقي النسبة (32.2%) ترجع لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج، أو لاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن النموذج الخطي.

- **اختبار معنوية المتغيرات المستقلة:**

باستخدام اختبار (T.Test) فإن المتغيرات المستقلة وهي متغيرات الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تؤثر على اتخاذ القرارات الاستثمارية، وذلك عند مستوى معنوية 0.05.

وبناءً على ما سبق يتضح التالي:

1- عدم صحة الفرضية العدمية الأولى والتي تنص على:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 للالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع على اتخاذ القرارات الاستثمارية."، لذلك ترفض.

وصحة الفرضية البديلة والتي تنص على:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 للالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع على اتخاذ القرارات الاستثمارية"، لذلك يقبل:

- حيث كل تحسين قدره درجة واحدة في الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع يؤدي إلى زيادة مستوى تحسين اتخاذ القرارات الاستثمارية بمقدار0.193 درجة.

2- عدم صحة الفرضية العدمية الثانية والتي تنص على:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 للالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء على اتخاذ القرارات الاستثمارية "، لذلك ترفض.

وصحة الفرضية البديلة والتي تنص على:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 للالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء على اتخاذ القرارات الاستثمارية"، لذلك تقبل.

- كل تحسين قدره درجة واحدة في الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه الجمهور يؤدي إلى زيادة مستوى تحسين اتخاذ القرارات الاستثمارية بمقدار 0.401 درجة.

3- عدم صحة الفرضية العدمية الثالثة والتي تنص على:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 للالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء على اتخاذ القرارات الاستثمارية"، لذلك ترفض.

وصحة الفرضية البديلة والتي تنص على:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 للالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء على اتخاذ القرارات الاستثمارية"، لذلك تقبل.

- كل تحسين قدره درجة واحدة في الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين يؤدي إلى زيادة مستوى تحسين اتخاذ القرارات الاستثمارية بمقدار 0.016 درجة. ويتضح أن الأثر ضعيف جداً ويمكن إهماله.

4- عدم صحة الفرضية العدمية الرابعة والتي تنص على:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 للالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة على اتخاذ القرارات الاستثمارية "، لذلك ترفض.

وصحة الفرضية البديلة والتي تنص على:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 للالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة على اتخاذ القرارات الاستثمارية"، لذلك تقبل.

- كل تحسين قدره درجة واحدة في الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة يؤدي إلى زيادة مستوى تحسين اتخاذ القرارات الاستثمارية بمقدار 0.188 درجة.

5- عدم صحة الفرضية العدمية الخامسة والتي تنص على:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 للالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين على اتخاذ القرارات الاستثمارية"، لذلك ترفض.

وصحة الفرضية البديلة والتي تنص على:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 للالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين على اتخاذ القرارات الاستثمارية "، لذلك تقبل.

- كل تحسين قدره درجة واحدة في الالتزام بالإفصاح عن لمسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة يؤدي إلى زيادة مستوى تحسين اتخاذ القرارات الاستثمارية بمقدار 0.188 درجة.

جدول رقم (12)

نتائج اختبار كروسكال – والاس للفرق بين المتوسطات

البيانات العامة	Chi- square	P-value	المعنوية
نوع توظيف الأموال	0.238	0.888	غير معنوي
نوع المستثمر/المضارب	6.885	0.142	غير معنوي
حجم الأموال المستثمرة	14.567	0.009	غير معنوي

يتضح من نتائج الجدول رقم (9) لا معنوية بنود المعلومات الشخصية (نوع توظيف الأموال، نوع المستثمر/المضارب) عند مستوى معنوية 0.05، حيث أن قيمة P-value أكبر من مستوى معنوية (5%)، ويدل على عدم وجود اختلاف بين متوسط استجابات المبحوثين حول الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى تلك البيانات، بينما يوجد اختلاف بين متوسط استجابات المبحوثين حول الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى (حجم الأموال المستثمرة).

ومما سبق من نتائج الجدول رقم(9) يتضح صحة الفرضية السادسة بالنسبة للبيانات العامة (نوع توظيف الأموال، نوع المستثمر/ المضارب) **والتي تنص على:**

"لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة بين متوسطات استجابات المبحوثين حول الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تعزى للبيانات العامة (نوع توظيف الأموال، نوع المستثمر/المضارب)"، لذلك تقبل.

ونقبل بالفرض البديل بالنسبة لـ (حجم الأموال المستثمرة)، كالتالي:

"توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة بين متوسطات استجابات المبحوثين حول الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تعزى للبيانات العامة (حجم الأموال المستثمرة)". لذلك تقبل.

10:11:1 مناقشة النتائج:

بالنظر إلى اختبار الفرضيات ومعرفة واقع الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في

بورصة فلسطين، اتفقت نتائج الدراسة والمتمثلة في أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 للالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه أبعاد (المجتمع، العملاء، الموارد البشرية، البيئة، المساهمين) على اتخاذ القرارات الاستثمارية مع دراسة (بامزاحم، 2003)، واتفقت نتائج الدراسة والمتمثلة في إتباع بعض الشركات المدرجة في بورصة فلسطين عند إفصاحها عن مسؤوليتها الاجتماعية الطريقة الوصفية دون التطرق أحياناً إلى البيانات المالية ذات العلاقة مع دراسات (الفرح والهنداوي، 2011)، و(عسيري، 2011)، (الفحماء، 2012)، (صبح، 2014)، (الزامل، 2015)، (Mahoney al Poberts, 2007).

1-12 نتائج وتوصيات البحث:

1:12:1 نتائج البحث:

توصل البحث إلى النتائج التالية:

1) التزام الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع له أثر ذو دلالة إحصائية عن مستوى 0.05 على اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين.
2) التزام الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء له أثر ذو دلالة إحصائية عن مستوى 0.05 على اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين.
3) التزام الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين

له أثر ذو دلالة إحصائية عن مستوى 0.05 على اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين.

4) التزام الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة له أثر ذو دلالة إحصائية عن مستوى 0.05 على اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين.

5) التزام الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين له أثر ذو دلالة إحصائية عن مستوى 0.05 على اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين.

6) لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة بين متوسطات استجابات المبحوثين حول الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تعزى للبيانات العامة (نوع توظيف الأموال، نوع المستثمر/المضارب)".

7) توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة بين متوسطات استجابات المبحوثين حول الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تعزى للبيانات العامة (حجم الأموال المستثمرة).

8) جميع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والتي قامت بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وهي (44) شركة من أصل (49) شركة، تتبع الطريقة المنفصلة حيث تعرض البيانات المالية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية بشكل منفصل عن القوائم المالية الأساسية.

9) تتبع بعض الشركات المدرجة في بورصة فلسطين عند إفصاحها عن مسؤوليتها الاجتماعية الطريقة الوصفية (السردية) دون التطرق أحياناً إلى البيانات المالية ذات العلاقة.
10) بعض الشركات المدرجة في بورصة فلسطين عند إفصاحها محاسبياً عن مسؤوليتها الاجتماعية تتبع طريقة القياس النقدي لعناصر الأنشطة والمساهمات الاجتماعية والتبرعات وغيرها، حيث يتم الإفصاح عن التكاليف فقط من خلال قائمة مخصصة لهذا الشأن.
11) اتضح أن التزام الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين تجاه المسؤولية الاجتماعية اختياري وغير إلزامي، وأن الكثير منها لا يولي اهتماماً في تحديد المبلغ المدفوع مقابل المساهمات المجتمعية أو أنه يحدد المبلغ الإجمالي دون تفاصيل.
12) العديد من الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين ورغم أنها تحقق أرباح إلا أنها تبين في بند المسؤولية الاجتماعية أنها لم تقدم شيء اتجاه المجتمع أو حماية البيئة.
13) عدد محدود من الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين تركز على الإيضاح الكافي لمسؤوليتها الاجتماعية بطريقة منفصلة مثل: شركة باديكو القابضة ومجموعة الاتصالات الفلسطينية والمجموعة الأهلية للتأمين، والعدد الآخر لا يوليها أي اهتمام كبير على صعيد الإيضاح كسائر البنود في التقرير السنوي.

2:12:1 توصيات البحث:

- في ظل ما سبق من نتائج يوصي الباحثان بالنقاط التالية:

1. حث بورصة فلسطين وهيئة سوق رأس المال الفلسطيني ووزارة الاقتصادي الوطني وسلطة النقد الفلسطينية وجميع الجهات الإشرافية والرقابية على الشركات المساهمة العامة المحدودة، على إصدار دليل إجرائي إداري ومحاسبي يوضح كيفية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.
2. ضرورة أن يكون الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية إلزامي وغير اختياري.
3. قيام بورصة فلسطين بعقد ملتقى سنوي لها بعنوان المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وضرورات الإفصاح.
4. عقد ورش عمل وندوات يحضرها المسئولين وأصحاب القرار في الشركات والجهات الإشرافية والرقابية حول المسؤولية الاجتماعية والإفصاح المحاسبي.
5. إتباع طريقة التقارير الاجتماعية المنفصلة التي تركز على القوائم المالية للأداء الاجتماعي للشركات، أو طريقة التقارير المالية والاجتماعية المدمجة بحيث تكون البيانات المالية التي تعكس الأداء الاجتماعي للشركة معروضة بشكل مناسب مع وجود إفصاح وإيضاح كافي.
6. زيادة وعي وثقافة المساهمين الحاليين والمرتقبين حول أهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأثرها على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

7. إقناع الإدارة العليا للشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين ممثلة في مجالس الإدارة والإدارات العليا بتبني إستراتيجية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بالطرق الأكثر إفصاحاً وإيضاحاً وفهماً للمستخدمين.
8. استفادة الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين من تجارب الشركات الأخرى الإقليمية والدولية في مجال الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.
9. قيام المجموعات المتجانسة من الشركات المساهمة العامة المحدودة بتأسيس صناديق متخصصة للمسؤولية الاجتماعية، والتزام الجهات الإشرافية والرقابية بإصدار التعليمات الناظمة لنسب المساهمة والمشاركة دون التدخل في آليات الصرف والإنفاق الذي يبقى من مسؤولية المساهمين أو الممولين أنفسهم.